

حنى خطاب

٤٦٨ كاحل ومطرب ٢٥



هذه الرسالة المباركة في
الاشياء المشتركة لصاحب
النهر رحمه الله
تعالى امين
امين



منه واحتجاج الي المرمية قال بعضهم بوجوبها القاضي
له ويرمها بالاجرة او ياذن لأصدهما في الاجارة في
المرمية من الاجرة قيل هذا قولهما لانها بريأت
الحجر علي الحجر والفتوي علي قولهما ونسب
الحاكم الشهيد هذا القول الي الامام ابي بكر
الخوارزمي وقال بعضهم ياذن لغير الابي بالاتفاق
ثم يمنع صاحبه من الانتفاع به حتي يودي حصته
والفتوي علي هذا القول انتهى وكذا صرح بان
الفتوي عليه الحكم الشهيد وفي الزاوية
محمد في صمام بين اثنين انهدم حائط منه وابي
شريكه المرمية لا يجبر ويقال لشريكه الاخر ان
شئت فاتفق في المرمية ثم اجره وضد النفقة
من الاجرة ثم يتناوبان وفي الدولاب المشترك
يجبر كل واحد منهما علي عمارته اذا خرب انتهى
وفي صيطان الشهيد اذا استرم الدولاب او
انهدم ففي الصوة الاولى اذا طلب احدهما
العمارة لا يجبر لكن ياذن القاضي للطالب
في العمارة ثم يمنع شريكه من ادارته والانتفاع
به حتي يودي حصته والفتوي علي هذا القول
وفي

في القول الثاني ما لا يشك

وفي الثانية لا يجبر كالاولي ومن اصحابنا من قال
يجبر في المسيلقي علي قياسي ما قاله الخوارزمي
في الحمام انتهى قال الشيخ عبد البر في الوهبانية
ولا خصوصية للحمام بل الحكم في الدكان والدولاب
وكل ما لا يمكن قسمته لعدم حصول المنفعة
المقصودة به بالقسمة كذلك كالحائط ونحوه
لو في جامع القصور لي غاب احد شريكي الدار
فاراد الحاضرون يسكنها رجلا او يوجرها لا
ينبغي له ذلك ديانة ولا يمنع منه قضاء قرضه
يرد علي شريكه لو قدره والا تصرف فيه
بالصرف وطالب له نصفه اذا اخذت فيه
هذا لو اسكن غيره اما لو سكن بنفسه له ذلك
لا قياسا بل استحسانا انتهى **الباب**
الثاني في الآبار والآبار قال في نفقة المحيط
نهريين قوم شربا لارضهم احتاجوا الي كويده
فامتنع بعضهم عن كويده لم يجبر عليه ولكن يومر
الباقى بكويده فيرجعون علي الابي بقسطه من
النفقة لانهم لا يمكنهم الانتفاع به ونه فلم يكونوا
متبرعين وليس لهم ان يمنعه من الشرب ولا

او بالتصرف

يشبه السفلى لان في المنع هنا تضيق حقه بانتفاعهم
 بقدر حصته وان كان لواحد اذ البير كفا لذكر اجبر
 على اصلاحها لانه يعذر ان يقال لجميع المسلمين
 اصحابوا واربعوا فلو لم يجبر ادي ذلك الي ابطال
 حقهم وفيه ايضا بين رجلين هي شرب
 لما شتتتهما امتنع احدهما عن اصلاحها قايلا انا
 لا اسقى منها الا بحري والمصلحة متبرع بخلاف ما
 سبق والفرق ان النفقة هنا انما تجب بانها المتفقة
 فاذا امتنع من الانتفاع لم يكن عليه شيء مما فيها
 ينتفع ان تعذر الايجاب بانها المتفقة امكنت
 بانها ملك الرقبة انتهى الباب
 الثالث في الزرع قال في المحيط زرع بينهما
 ابي احدهما الاتفاق عليه لم يجبر ولكن يقال
 للآخر انفق عليه واربع بنصف القيمة في حصته
 شريك فلو انفق ولم يخرج الزرع مقام ما انفق عليه
 هل يرجع بنصف تمام القيمة او بمقدار الزرع
 ذكرناها على التفصيل في المزارعة انتهى وفي
 الثانية ارض بين شريكين غاب احدهما
 فله شريكه ان يزرع النصف ولو اذ ذكر في العام
 الثاني يزرع ما كان زرع وقد كتبت في القسمة
 ان للقاضي ان ياذن في زراعة كلهما ليل يضيع
 الخراج

الخراج انتهى وفي جامع الفصولين ارض او
 كرم بين حاضرو غائب وبالغ ويتيم فالحاضر
 البالغ يرفع الامر الي القاضي ولو لم يرفع
 ففي الارض يزرع بحصته ويطلب له ذلك
 ويقوم على الكرم فيبيع ثمرة وياخذ حصته
 وتوقف حصته الغائب ويسوع له ذلك فاذا قدم
 الغائب ضمنه القيمة او اجاز بيعه ولو لم يحضر
 فهو كلقطة انتهى وفي جامع الفصولين الزرع
 المشترك لو ادرك فحصره احدهما اياهما بل لا
 اذن فلهل ينفق ان يضمن حصة شريكه وفيه
 ايضا في المكيل والموزون لاصل الشريك ان يعزل
 حصته بغية شريكه ولا شيء عليه ان سلم الباقي
 وان هلك كان عليهما انتهى واعلم ان هذا يستفاد
 منه جواب حادثة كثيرة الوقوع هي ان ينفق
 الاثما يصر ياخذ بلدا في الديوان وفيه
 اوقاف شائعة في البلد فاذا زرع يقدر حصته
 ليس للشركا عليه سبيل وينبغي انه اذا اجبر
 كذلك اما اذا زرعا اهل البلد وقبض منهم
 الخراج كان لهم ان يجمعوا عليهم عليه بما يخصهم
 فتدبره والله اعلم الباب الرابع
 في الحيوان في الارقا والرواب اما الاول ففي

فتاوي قاضي خان الخادم اذا كان مشتركا واحدها
غايب كان للحاضر ان يستخدم الخادم بحصته وفي
منية المفتي احد ربي عبد استخدمه بغير اذن
شريكه فمات في خدمته لا يضمن وفي نوادر هشام
يضمن انتهى وينبغي ان يكون محل الخلاف فيها
اذا كان الشريك حاضرا اما اذا كان غائبا فلو ضحاة
عليه اذا استعمله بقدر حصته كما هو لانه ما دون
فيه فتدبر وفي الزخيرة امة بيني شريكتي خاف
كل منهما عليها من صاحبه فقال احدهما تكون
عندي وابي الاضرالا ان تكون علي يد عدل قال
مشايخنا يحتاج في القروع في جميع المواضع الا في
هذا الموضع فانه لا يحتاج لخسة ملكه وتكون
عندها بالمهاياة فان تشاحا في البراة بد القاضي
بابهما شام وقال السرخسي واليه مال الحلول ابي
ينبغي له ان يقوع بينهما وهو نظير ما لو اخبر
القاضي ان فلانا ياتي جواره في غير الماتي
ويستعمل في الفتاوي بطا زوجته في الحبيضي
وامته من غير استير لا يكون للقاضي عليه
سبيل لخسة ملكه كزاهنا واما الثاني ففي
المحيط داية مع رجلين امتنع احدهما من الانفاق
عليها خيره القاضي اما ان يبيع نصيبه او يتفق
عليه فان لم يفعل اجبره ولو كانت ملكها له لم
يجبره

مطل

يجبره لانه ليس فيه اتلاف ملك الغير فالخاسر
انه في المشترك يجبر في الولاية والتهر والجمام
والطاحونة والحايطة اذا هدم والبير لو
لواحد ولا يجبر فيما عدا ذلك ولو كان ثمة
دار وصانوت بين اثنين لا يمكن قسمتها
امتنع احدهما من الانتفاع اجبر علي المهاياة
هـ وقيد بكونها لا يمكن قسمتها لانه لو امكن
اجبر المحتنع عنها ولو بعد المهاياة ثم انما يجبر
علي المهاياة فيما تجري فيه المهاياة كما سكتي
او الاستغلال او الاسترضاع الارض سوا
كان في ذلك في دارين او واحدة وكذا ضمة
عبد او عبيدين اما ما لا يجري فيه كفلة عبد
او عبيدين او يغفل او يغلي او ركوب يغفل او
يغلي او ثمة شجرة او لبي شاة فلا وجوزاه
في استغلال عبد او عبيدين واقاد قاري الهراية
في فتاويه ان السفينة لا يجبر علي التهايتي
فيها حملا ولا استغلالا بل يواجرانها والاجرة
لها انتهى وهذا يجري في كل ما لا يجري التهايتي
فيه احني الاجارة وقسمه الاجرة واعلم انهما
لو تهايتا في دار واحدة علي ان يسكن احدهما

مطل

٦
بعضها والاخر البعض الاخر واحد هما العلو والاخر
السفل جازت والله اعلم تم بحمد الله تعالى
وعونه

م

